أسواق المنطقة ما زالت تحمل فرصاً «ذهبية» للمستثمرين على المدى الطويل الأجل

التوترات «الأمريكية ـ الصينية» تحاصر خيارات مستثمري الأسهم الخليجية قبل العيد

مع تصاعد التوترات الأمريكية الصينية من جديد واستمرار القفزة بأعداد الإصابة بفيروس كورونا بالعالم وتجاوزها 15.8 مليون مصاب من المتوقع أن تسيطر حالة الحذر على مستثمري الأسهم بالأسواق وخصوصاً بالخليج ومن ثم تزايد التوجهات البيعية للاحتفاظ بالسيولة قبل إجازة عيد الأضحى والتي ستبدأ نهاية الأسبوع الجاري.

وبدأت التوترات بين الولايات المتحدة والصين تطفو على سطح الأحداث العالمية لتزاحم متابعة المستثمرين لتطورات تفشي وباء كورونا حيث تصاعدت التوترات الدبلوماسية بعدما أمرت الصين بإغلاق القنصلية الأمريكية في مدينة «تشنغدو» على خلفية قرار مماثل من قبل واشنطن بشأن القنصلية الصينية في «هيوستن».

وقادت تلك التوترات الأسواق العالمية في نهاية تعاملات أمس الأول، مما دفع الذهب لتحقيق أعلى تسوية في تاريخه.

ولم يكن الانخفاض بعيدا عن بورصات الخليج والتي انهت تعاملات الخميس الماضي على تراجع طفيف. ووسط التفاوت الذي تمر به الأسهم المدرجة بأسواق المال بالمنطقة أكد محللون أن ما يحدث ناتج من التأثر تزايد اهتمام المتعاملين بتلك الأسواق بموسم النتائج الفصلية بالإضافة إلى متابعة تطورات المصابين بالفيروس تزامناً مع عودة الأنشطة الاقتصادية.

وأشاروا إلى أن أسواق المنطقة ما زالت تحمل فرصاً «ذهبية» للمستثمرين على المدى الطويل الآجل إلا إنها ستشهد بعض الضغوط في آخر أسبوع قبل إجازة العيد التي قد تمتد في بعض دول المنطقة إلى أسبوع كامل.

حذر وترقب

وقال محمد عبد الهادي المدير العام لدى شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية إن كافة المستثمرين ببورصات الخليج يسيطر عليهم الحذر والترقب حاليا وذلك لانتظار الاعلان عن نتائج أعمال الشركات بالربع الثاني الذي سيكشف أكثر مدى حجم التأثر بأزمة كورونا، مشيرا إلى أن المشتري بالأسهم سيتجه إلى التمهل قليلا لما بعد إجازه العيد للتاكد من اتجاهات بورصات المنطقة التي من المرجح أن يسطير عليها الاتجاه العرضي المائل للنزول.

وأشار إلى أن من أهم العوامل التي أثرت بالسوق السعودي خلال تعاملات الأسبوع الماضي نتائج أعمال الشركات خلال الربع الثاني حيث أظهرت نتائج أعمال جيده لبعض الشركات مثل موبايلي والبحري واستقرار أسعار النفط، إضافة إلى الإطمئنان على الحالة الصحية للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز التي أكدت تقارير صحفية من وكالات معتمدة أنها مستقرة.

ولفت إلى أنه مع اعلان نتائج أعمال 23 شركة سعودية وانتظار نتائج أعمال باقي «القياديات» وترقب كافة المستثمرين لتجاوز مؤشر «تداول» إلى مستوى 7500 نقطة فسيكون الاتجاه العرضي هو المسيطر على الأداء العام قبل عطلة العيد القادمة.

خداع الصغار

وقال الدكتور محمد راشد أستاذ الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف إن من المتوقع أن تأخذ مؤشرات الأسهم الخليجية فى أغلب الأحوال إتجاه عرضي قبل عطلة العيد مع بعض الصعود فى بداية الأسبوع.

وأوضح أن الصعود المرتقب في مطلع الأسبوع سيأتي نظرا لأن المستثمرون فى الذهب سيتجه بعضهم للبيع لجني الأرباح بعد بلوغ الذهب مستويات قياسية وبالتالي سيتجه بعض هؤلاء للاستثمار والمضاربة على الأسهم من خلال عمليات شراء انتقائية تصعد ببعض الأسهم وبالمؤشرات الرئيسية للبورصات الخليجية وذلك لحين استيضاح الرؤية بالنسبة للذهب واستمرار صعوده من عدمه.

وأشار إلى أنه بالتالي يتعين ألا ينخدع صغار المستثمرين بالصعود الملموس المتوقع فى بعض الأسهم لأنه سيكون نتيجة لعمليات مضاربية تهدف لتحقيق أرباح سريعة ثم الخروج من السوق عند أول فرصة وقد يكون هذا الأمر فرصة لبعض المستثمرين الذين هم فى حاجة السيولة أو الراغبين فى تكوين مراكز شرائية جديدة للبيع عند صعود هذه الأسهم.

تسييل المحافظ

قال منتصر مدبولي رئيس قسم التحليل الفنى بشركة أوفيد للاستشارات وإدارة المحافظ المالية، دائما ما يميل الكثير من المستثمرون في منطقه الخليج وفي العالم أجمع إلى تسيل الجزء الأكبر من محافظهم الاستثماريه قبل الإجازات التي تأخذ وقت طويل كعيد الفطر والاضحي وهذا ما بدأ نراه في أسواق الخليج بصفة عامة وفي السوق السعودي بصفه خاصه حيث بدأ المؤشر العام لسوق الأسهم السعوديه أن يميل في التحرك بشكل عرضي في نطاق ضيق جدا.

وأشار إلى أن هذا الاتجاه بدأ كثيرا من الأسهم بدأت في التحرك في مسار سعري شبه ثابت وهو ما زاد من رغبة المستثمرين في تسيل جزء من محافظهم، مشيرا إلى أن التوترات بين أمريك اوالصين وكذلك تداعيات فيروس كورونا والحركات العنيفة في الأسواق العالمية خلال الثلاث شهور الماضية عززت تلك الرغبة لدى المستثمرين.

وتوقع أن يستكمل المؤشر العام لسوق الأسهم السعوديه اتجاهه الصاعد خصوصا بعد اختراقه لمنطقه مقاومه 7300–7350نقطة، لافتا إلى أن ذلك مقرون بعدم وجود أي اضطرابات قوية تحدث خلال اجازه العيد ومن ثم من الممكن أن يستهدف المؤشر مستوى 7450 ثم 7600 نقطه على المدى القصير الأجل وذلك بشرط عدم الاستقرار اسفل 7300 نقطة.

ونصح المستثمر بالحفاظ على نسبه كاش لا تقل عن 50 بالمائة من إجمالي المحفظه تحفظا لأي إضطرابات قد تحدث خلال الاجازة وكذلك انتقاء الأسهم ذات الملائه المالية القوية حيث إنه من المتوقع أن تكون نتائج الربع الثاني سلبية ولا سيما للشركات الضعيفه والتي تحقق خسارة في الظروف الطبيعية فما الوضع إذن في ظل الأزمة الراهنة وتداعياتها.

توقف مؤقت

وقال جون لوكا، مدير التطوير بشركة ثانك ماركتس البريطانية، إن أسواق المنطقة لديها بعض مقومات التعافي إلا إن التوترات الأمريكية الصينية وبعضها بالمنطقة والتي تصاعدت مؤخرا ستوقف قطار التعافي مؤقتا التي كانت بدأت المضي فيه قدوما منذ فترة والتي شهدت الاعلان خطط التحفيز الاقتصادي.

وتوقع أن يبدأ مستثمرو الأسهم بعد إجازة العيد أخذ مراكز جديدة بالأسهم ذات الأداء التشغيلي الجيد والتي ستكون بالفعل في قطاعات كالتكنولجيا والاتصالات والبنوك.

ولفت إلى أن من مقومات التعافي التي تمنح مستثمري الأسواق أنفاس المكاسب التي ستتاخر للعوامل التي ذكرنها سالفا هي العودة القوية لأسعار النفط التي شهدنها مؤخرا والتي تلقت الدعم مع بيانات كشفت عن ارتفاع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو لأعلى مستوى في 25 شهرا، كما صعد أيضا في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في 6 أشهر إضافة إلى التزام دول أوبك والحلفاء بحصص خفض الانتاج.

وأكد أنه ما زال التوصل إلى لقاح والإعلان عنه بشكل رسمي يحمل مفتاح التعافي لكثير من اقتصاديات المنطقة ومن أسواق المال الخليجية.

قطاعات مستفيدة

ومن جانبه، أكد مينا رفيق مدير البحوث بشركة المروة لتداول الأوراق المالية إنه مع عودة تفاؤل المستثمرين فى الاسواق الخليجية مع تعافى اسعار النفط و متابعة موسم إعلان نتائج أعمال الشركات ووضوح رؤية مدى تأثر الشركات بالحزم التحفيزية التي اتخذتها الحكومات بالمنطقة للحد من الآثار الناجمه من غلق الاقتصاد خلال فترة الجائحه يراقب المستثمرين عن كثب توترات الحرب التجارية العالمية و التى تثير مخاوف المستثمرين خصوصا قبل فترة الاجازات.

وأشار إلى انه مازالت هناك بعض القطاعات التي استفادت خلال فترة الجائحه مثل قطاع الأدوية و الاتصالات و التى ستنعكس على إيراداتها و بالتالى على أرباحها النصفية، مشيرا إلى أن نتائج هذه القطاعات قد تحتوي الضغط البيعى المحتمل خلال فترة ما قبل الاجازات.

وأضاف: من المتوقع مع عودة فتح الاقتصاد و هدوء التوترات الجيوسياسية خلال المدى القصير ان يكون الضغط البيعى اقل حدة من ذى قبل و بالأخص مع وصول الاسهم إلى اسعار مغرية و عودة الطلب مرة أخرى على النفط مع عودة حركة التجارة.

انتظار الأفضل

وبدورها، قالت حنان رمسيس خبيرة سوق المال بشركة الحرية لتداول الأوراق المالية إن البورصات الخليجية لن تتأثر بالإجازة ولن يكون هناك ضغوط بيعية مكثفة لان الاسوء قد حدث وهو كورونا.

وأشارت إلى أن المستثمرون في انتظار الأفضل وهو عودة الاستثمارات وضخ سيولة وعودة برامج الطروحات بقوة واستكمال ترقية الأسهم في مؤشرات الأسواق الدولية والذي بصدد عقد مراجعتة الدورية في شهر أغسطس الذي يفصلنا عنة بضع ايام قلائل.

أكبر الأسواق

وبالنسبة للسوق السعودي «أكبر أسواق المنطقة من حيث القيمة السوقية»، فأوضح شريف حسين حبير اسواق مال وعضو الجمعيه المصريه للمحللين الفنيين إن المؤشر العام (تاسى) لا يزال يتحرك داخل نطاق عرضى مائل للصعود بين مستويات 7200 و 7450 نقطة على المدى القصير بعد انطلاقه صعودا من مستويات 5950 نقطة و ذلك بعد بداية التعافى من جائحة كورونا و الركود التى تسببت به و تأثير هبوط البترول خلال شهر ابريل الماضى و ذلك بالتزامن مع رفع الاجراءات الاحترازية المطبقة داخل المملكة.

وأشار إلى إن الصعود ما يزال حذر خاصة مع قرب موسم الحج و الاجازات و التى تبدأ يوم الثلاثاء الموافق 28 يوليو و تنتهي فى الخامس من اغسطس، أما على المدى المتوسط فلايزال المؤشر داخل حركة تصحيحية صاعدة بعد هبوطة من قرب مستويات 8500 نقطة.

ونصح المستثمر قصير الاجل بمراقبة مستوى 7450 نقطة و اختراقة يعد اشارة لتعزيز المراكز الشرائية مع وضع مستوى 7250 نقطة كمستوى حماية الارباح و مستوى 7120 نقطة كمستوى اغلاق للمراكز الشرائية. اما المستثمر متوسط الاجل فنصحه بالشراء في الانخفاضات مع وضع مستوى 7120 نقطة كمستوى لتخفيف المراكز و مستوى 6450 نقطة كمستوى لاغلاق المراكز الشرائية، مشيرا إلى أن المضاربات ما زالت جيدة فى الاسهم الانتقائية مادام المؤشر اعلى مستوى 7400 نقطة.

وذكر أن المؤشر العام (تاسى) تعرض لموجة هبوط عنيفة ادت لخسارتة ما يقرب من 3000 نقطة منذ بداية العام الحالى بفعل جائحة كورونا و الحركة الهابطة للبترول و بدأ فى التعافى بالتزامن مع رفع الاجراءات الاحترازية و تصريحات وزير الطاقة السعودى عن اتفاقات خفض انتاج البترول و التى تؤثر مباشرة فى اسعار المحروقات عالميا.

المستثمرون في انتظار السيناريو الأفضل

تجاوزت حاجز 1900 دولار للأوقية لأول مرة منذ 2011

أسعار الذهب تحقق أعلى تسوية في تاريخها

تجاوز سعر الذهب حاجز 1900 دولار للأوقية لأول مرة منذ 2011، ليتمكن من تحقيق أعلى تسوية في تاريخه بنهاية جلسة الجمعة الماضية.

وتكاتف مؤخراً عدد من العوامل معاً لدعم سعر المعدن النفيس الذي بات قاب قوسين أو أدنى من تسجيل أعلى مستوى في تاريخه كونه الملاذ الآمن في أوقات التوترات والاضطرابات.

وكان الذهب سجل مستوى قياسي مرتفع عند 1910.73 دولار للأوقية يوم 5 سبتمبر عام 2011، لكنه تجاوز يوم 24 يوليو عام 2020 حاجز 1900 دولار للأوقية لأول مرة منذ عام 2011 قبل أن يسجل تسوية قياسية لنفس الجلسة.

وبالإضافة إلى أزمة كورونا وتداعياتها، فإن هناك أمور أخرى تدفع المستثمرين نحو المعدن الأصفر باعتباره حصن الأمان، وعلى رأسها تفاقم العلاقات بين أكبر اقتصادين حول العالم نحو الأسوأ.

وشهدت العلاقات الأمريكية الصينية منحنى جديداً، عندما قررت بكين اتخاذ تدابير انتقامية رداً على طلب واشنطن بإغلاق القنصلية الصينية في مدينة هيوستن الأمريكية، حيث أعلنت الصين بدورها إغلاق قنصلية أمريكية في مدينة تشنغدو الصينية.

ولم يكن هذا الصراع الأول من نوعه الذي يثير القلق بين صفوف المستثمرين ويدفعهم لتفضيل الأصول الآمنة، حيث ينخرط كلا البلدين في مشاحنات تجارية وأخرى سياسية حول تقييد الحريات في مدينة هونج كونج وثالثة تتعلق بالتسبب في تفشي فيروس «كوفيد19–» عالمياً.

وأضفى تصاعد هذه الصدامات بين أكبر اقتصادين حول العالم مزيداً من الوقود في الطلب على الملاذ الآمن الأمر الذي يعزز جاذبية المعدن، ليكون عند مستوى مرتفع جديد في غضون تسعة أعوام.

وعلاوة على ذلك، يوجد المزيد من العوامل الدافعة لسعر الذهب مثل ضعف العملة الأمريكية والتي تتداول قرب أدنى مستوياته في 22 شهراً، فضلاً عن تدابير التحفيز عالمياً.

واستفاد الذهب من الأداء الضعيف للدولار، حيث يقف مؤشر الدولار الرئيسي والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية عند أدنى مستوياته منذ أواخر سبتمبر عام 2018.

ومع حقيقة أن المعدن الأصفر يعتبر بمثابة أداة تحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة، فإن المستثمرين يلجأون إليه في ظل حزم التحفيز وضخ السيولة الهائل من جانب البنوك المركزية والحكومات حول العالم، وهو ما يفسر سر مكاسب الذهب رغم صعود أسواق الأصول الخطرة.

وأقر دول الاتحاد الأوروبي الـ27 عضواً مؤخراً صفقة تاريخية للتحفيز عبر ما يسمى بـ«صندوق التعافي» بقيمة 750 مليار يورو، في حين أن الولايات المتحدة تبحث تمرير حزمة تحفيزية جديدة.

ويعتقد مجلس الذهب العالمي أن استخدام المستثمرين للذهب كاستراتيجية تحوط في المحفظة الاستثمارية عزز أدائه خلال النصف الأول من العام الجاري، ومن المرجح أن يدعم التدافع نحو الملاذ الآمن في بقية العام الجاري.

وبحسب التقرير الأسبوعي لـ«بنك أوف أمريكا»، فإن صناديق الاستثمار المتداولة للذهب شهدت تدفقات استثمارية داخلة بقيمة 3.8 مليار دولار في الأسبوع حتى 22 يوليو الجاري، لتكون ثاني أكبر زيادة أسبوعية على الإطلاق.

وفي الأساس، يشهد الذهب اتجاهاً صعودياً في الآونة الأخيرة مدفوعاً بالمخاوف حيال الضربة الاقتصادية من فيروس كورونا، وسط علامات متزايدة على أن استمرار الوباء لفترة طويلة يعطل الانتعاش الاقتصادي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9 بالمائة في العام الحالي بفعل تداعيات الفيروس، والتي من شأنها أن تكون أكبر وتيرة منذ فترة الكساد العظيم.

وكل ما سبق يؤكد الحقيقة الثابتة تاريخياً والمتمثلة في أن الذهب يعتبر بمثابة مخزن جيد للقيمة، بالنظر إلى التجربة خلال الأزمة المالية العالمية قبل عقد مضى. وفي العام الجاري حتى الآن، بلغت مكاسب الذهب نحو 25 بالمائة أو ما يعادل 381 دولاراً، مع حقيقة أن سعر المعدن النفيس كان يبلغ 1523 دولاراً للأوقية في نهاية عام 2019.

وشهد الذهب مكاسب للمرة السابعة على التوالي في الأسبوع المنتهي يوم 24 يوليو/تموز الجاري، وهي أطول موجة مكاسب أسبوعية منذ عام 2011.

وفي واقع الأمر، تفصلنا بضعة دولارات عن تحقيق تكهنات بنك «سيتي جروب» بأن الذهب سيسجل مستوى قياسي مرتفع جديد في غضون 6 إلى 9 أشهر قادمة.

ويرى «سيتي جروب» أن أسعار الذهب تستفيد من السياسة النقدية التيسيرية وانخفاض العوائد الحقيقية والتدفقات القياسية الداخلة لصناديق الاستثمار المتداولة.

ويعتقد البنك الأمريكي أن الذهب سيتجاوز 2000 دولار للأوقية في غضون 3 إلى 5 أشهر، قائلاً: «إنها مسألة وقت فحسب».

وفي الوقت نفسه، رفع بنك «جولدمان ساكس» احتمالات صعود الذهب إلى مستوى 2000 دولار للأوقية في غضون عام.

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يصل سعر الذهب لـ5000 دولار للأوقية في غضون 3 إلى 5 سنوات القادمة على خلفية المخاوف التضخمية جراء طباعة البنوك المركزية للأموال، وفقاً لما قاله مدير صندوق للتحوط «دبيجو باريلا». ومن المرجح أن يستمر صعود الذهب حتى عام 2021 وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية في ظل بيئة من معدلات الفائدة المنخفضة لفترة أطول، كما يوضح المحلل في بلومبرج إنتليجنس «إيلي أونج».

وفي نفس السياق، رفعت مجموعة «يو.بي.إس» توقعاتها على المدى القريب لسعر أوقية الذهب عند 2000 دولار بحلول نهاية سبتمبر المقبل.

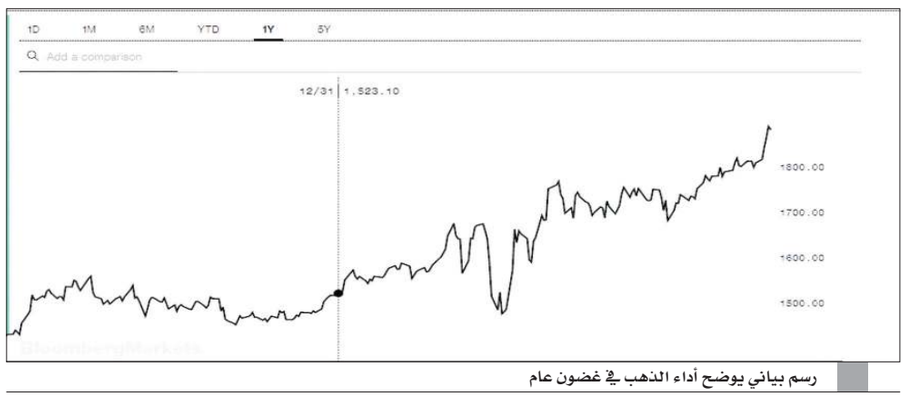

رسم بياني يوضح أداء الذهب في غضون عام

الذهب يحقق أرقاماً قياسية

حجم التجارة العالمية يتراجع 1.1 في المئة خلال مايو

واصل حجم التجارة العالمية الانكماش خلال مايو الماضي وإن كان بوتيرة بطيئة مع بدء رفع قيود الإغلاق المتعلقة بفيروس كورونا.

وكشفت بيانات صادرة عن مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي، أن حجم التجارة العالمية تراجع بنحو 1.1 بالمائة خلال مايو الماضي، مقارنة مع انكماش بنسبة 12.2 بالمائة خلال أبريل الماضي.

ومنذ بداية العام الجاري، انكمشت التجارة العالمية بنحو 17 بالمائة مع صدمة الوباء العالمي.

وأوضحت البيانات أن الواردات العالمية تراجعت بنحو 1.8 بالمائة خلال مايو، كما هبطت الصادرات بنسبة 0.3 بالمائة.

وأشارت البيانات إلى أن الإنتاج الصناعي العالمي ارتفع بنحو 0.8 بالمائة خلال مايو ، مقارنة مع انكماش بنحو 8.% بالمائة خلال أبريل الماضي.

وذكرت البيانات أن التجارة في منطقة اليورو يبدو أنها تتعافى، مع ارتفاع الواردات بنسبة 6.5 بالمائة والصادرات بنسبة 10.2 بالمائة خلال الشهر.

«شلمبرجير» تعتزم تسريح 21 ألف موظف بسبب انهيار المبيعات

أعلنت «شلمبرجير» خططها لخفض أكثر من 21 ألف وظيفة مع انهيار المبيعات وتحول الشركة للخسائر خلال الربع الثاني من العام الجاري وسط تراجع حاد لأسعار النفط.

وقالت «شلمبرجير» في بيان صادر اليوم الجمعة، إنها ستخفض خمس قوتها العاملة من 105 آلاف موظف بنهاية عام 2019، مما سيؤدي إلى تقليص عدد الموظفين إلى أدنى مستوى في 11 عامًا.

وأعلنت الشركة الأمريكية التي تعمل في مجال خدمات حقول النفط أنها سجلت صافي خسائر بقيمة 3.4 مليار دولار خلال الربع الماضي من العام الجاري مقارنة مع أرباح بقيمة 492 مليون دولار في الربع المقارن من 2019.

كما تراجعت الإيرادات بنحو 35 بالمائة خلال الربع المنتهي في يونيو الماضي على أساس سنوي إلى 5.3 مليار دولار.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة «أوليفير لو بوش» إن هذا الربع كان الأكثر صعوبة في العقود الماضية بفعل الهبوط غير المسبوق في النشاط في أمريكا الشمالية وعلى الصعيد الدولي في ظل تفشي الوباء. وأضاف «لو بوش» أن الشركة تعمل على تقليل النفقات بعد أن حققت 40 بالمائة من تخفيضات التكاليف البالغة 1.5 مليار دولار لهذا العام، مما يعني أن 900 مليون دولار أخرى من التخفيضات لا تزال تتحملها «شلمبرجير».